ورقة عمل بعنوان

"ضرورة تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر"

مقدمة من

الشيخ/ إبراهيم خليل عوض الله

الوكيل المساعد لدار الإفتاء الفلسطينية

مفتي محافظة رام الله والبيرة

نيابة عن

سماحة الشيخ/ محمد حسين

المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية

إلى

المؤتمر العام السادس والعشرين للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

بعنوان: "دور المؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي في مواجهة التحديات – نقد ذاتي ودراسة موضوعية"

جمهورية مصر العربية

7-8 شعبان 1437هـ

14-15 أيار 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد؛

فدين الإسلام الذي جاء به النبي الكريم محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وسلم، عن رب العالمين؛ ليبلغه للناس أجمعين، هو دين هداية ورحمة، وسبيل قويم لمن يبتغي سعادة الدارين، وعنه يقول الله تعالى في محكم كتابه العزيز: {وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ}[1]، وعلى لسان الرسول، صلى الله عليه وسلم، يقول الله تعالى: {وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[2] وهو ملة إبراهيم، عليه السلام، وفي ذلك يقول تعالى: {قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}.[3]

هذا الدين القويم، وصراط الله المستقيم، واجهه الطغاة والظالمون بحرب ضروس، تعددت أشكالها، واختلفت أزمانها، غير أن هدفها واحد، يتمثل في محاولة إطفاء نور هذا الدين، وأنّى ذلك؟! وقد كفل الله لنوره البقاء رغم كيد الكائدين، والله تعالى يقول: {يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّـهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّـهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ}.[4]

وقد مَنَّ الله عز وجل على الأمة الإسلامية أن جعلها خيارًا عدلاً وسطًا، فقال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}[5]، ولما كانت هذه الأمة وسطًا خصها الله عز وجل بأكمل الشرائع، وأقوم المناهج، وأوضح المذاهب[6].

وهذا الدين الذي ارتضاه الله عز وجل لا إفراط فيه ولا تفريط، بل هو دعوة إلى الاعتدال والتوازن، وسط بين العقائد المختلفة، والمذاهب المتعددة، والأفكار المتنوعة، وسط بين أمور الدنيا ومطالب الآخرة، مصداقاً لقوله تعالى: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}[7].

والناظر إلى حال الأمة الإسلامية في العصر الحاضر، يجد فيها تطرفًا وغلوًا من جهة، وتفريطًا وتساهلاً من جهة أخرى.

---

(1) الأنعام: 126.
(2) الأنعام: 153.
(3) الأنعام: 161.
(4) الصف: 8.
(5) البقرة: 143.
(6) تفسير ابن كثير، 191/1.
(7) القصص: 77

فمواقف الناس تتباين في أهم القضايا وأبسطها، والمختلفون من ناحيتنا قد يكونون مسلمين يحملون أفكاراً أو اجتهادات مختلفة، وقد يكونون مسلمين وغيرهم، سواء كانوا يعيشون في مجتمع واحد أم في مجتمعات مختلفة.

ولا يجد المتباينون في كثير من الأحيان مناصاً من احتكاك بعضهم ببعض، ولا مفر لهم من بناء علاقات مشتركة في مجالات الحياة المختلفة، ضمن إطار فهم الآخر، سواء داخل المجتمع الواحد، أم خارجه، مما يجعل الحوار بينهم وسيلة مهمة، سواء على صعيد التعايش، أم خلال مناقشة قضايا الاتفاق بينهم والاختلاف.

وقد قامت وزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية مشكورة بالدعوة إلى عقد المؤتمر العام السادس والعشرين للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية تحت عنوان: **" دور المؤسسات الدينية في العالمين العربي والإسلامي في مواجهة التحديات – نقد ذاتي ودراسة موضوعية "**، وتشرفني المشاركة فيه نيابة عن سماحة الشيخ محمد حسين، المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، ببحث عنوانه **" ضرورة تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر"**، فهذا الأمر يندرج ضمن الدعوة الراشدة إلى الله تعالى، والتي ينبغي أن تكون على بصيرة ووعي، وهي على صلة وثيقة بعملية تغيير المنكر، التي أمرت بها آيات القرآن، وأحاديث الرسول، صلى الله عليه وسلم.

هذا جهد المقل، فما أصبت فيه فهو من الله وحده، وما أخطأت فيه فهو من نفسي والشيطان.

وأتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى وزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية؛ لمنحي فرصة المشاركة في أعمال هذا المؤتمر الكريم، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله مؤتمر خير وبركة، وأن يكتب له النجاح، لتحقيق الغاية السامية التي يعقد من أجلها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إبراهيم خليل عوض الله

ممثلاً عن (سماحة الشيخ محمد حسين

المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية)

المساعد لدار الإفتاء الفلسطينية

مفتي محافظة رام الله والبيرة

العنوان البريدي: i.aw@darifta.org

جوال رقم: 00970599677140

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الأمين، وعلى آله وأزواجه وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

فوسائل الإعلام تطالعنا صباح مساء بأخبار من هنا وهناك عن أحداث تقع باسم الدين، أو تنسب إليه دون تمحيص، ونقصد بذلك أحداث القتل والتفجير والترويع التي تقع في أنحاء مختلفة من بقاع الأرض، مما صار يدرج تحت مسمى الإرهاب.

فلا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك صورة غير صحيحة عن الدين الإسلامي لدى المخالفين في العقيدة، ولكنْ بالطبع، هناك أسباب أدت إلى خلق مثل هذه الصورة، أهمها أن هناك بعض المتحدثين باسم الدين يصوّرونه على أنه دين السيف والقوة، دون الأخذ في الاعتبار أن الإسلام دين سماحة ومحبة، الأمر الذي ترتب عليه هجوم شرس على الإسلام، وانتهاك لحرمات الأنبياء والرسل، وهذا يتطلب تجديداً في آليات الدعوة إلى الدين الصحيح وطرقها، وهذا يتطلب جهداً كبيراً من كل علماء الدين، ولكن مُقابل تصحيح هذه الصورة يجب فعل كل ما يمكن، شريطة عدم الخروج عن منهجية الدعوة بالحسنى، والتوجيه إلى ما هو غير واقع من تعاليم وأسس وقواعد ظن الجميع افتقار الإسلام لها، ولهذا وجب على المسلمين في أرجاء المعمورة إحياء كل ما هو وارد في جوهر الدين، للتخلص من هذه النظرة المجحفة، والتي أنشأها أصحاب العقول الضيقة، وتتناول نصوص القرآن من غير معرفة، دون النظر إلى القواعد الفقهية التي ترسلها هذه الألفاظ القرآنية، والتي تشتمل على ضوابط اتباع لما هو جائز ونهي لما هو محرم عند الله عز وجل.

وفهم الآخر لا يعني بالضرورة أن ينسلخ الفاهم عن معتقداته الشخصية، أو مواقفه، وأفكاره، وإنما يتطلب استيعاب أمرٍ واقعٍ، مفاده أن الناس يمكن أن تتعدد وجهات نظرهم، وتختلف أفكارهم، وبما أن هؤلاء المختلفين يعيشون في محيط واحد، وعالم واحد، فاختلافهم في المواقف والأفكار أمر وارد، فالله سبحانه لم يخلق الناس على هيئة عقلية وجسمية واحدة، وإنما فيهم الذكر والأنثى، والعالم والجاهل، والجميل والقبيح، والقوي والضعيف...إلخ، مما يعني توافر إمكانية الاختلاف بين الناس، وبالتالي ضرورة تقبل بعضهم بعضاً في إطار إنسانيتهم، والقواسم المشتركة بينهم.

وإزاء كل هذا فعلى جهات وهيئات عديدة تحمل مسؤولية تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر، وتتفاوت درجات المسؤولية في تنفيذ هذه المهمة من فئة إلى أخرى ومن وسط إلى آخر، فسعي العلماء الحثيث نحو العمل من أجل تحسين صورة الإسلام وتصحيحها يعد واجباً دينياً، وضرورة ثقافية، فضلاً عن كونه مطلباً واقعياً تمليه مسؤولية تبليغ حقائق الإسلام وتعاليمه إلى من يجهلها أو يعاند في معرفتها والاقتناع بها، فنحن أمة رسالة وشريعة، ولا ينبغي اليأس من تبليغها للآخرين، وتبيين حقيقتها للمنكرين والمتحاملين مصداقاً لقوله تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ) (آل عمران: 104- 105)، فالعلماء مستأمنون على الحفاظ على نصاعة صورة الإسلام ووضوحها حتى يستمر عطاء الإسلام للبشرية سرمدياً، لينقذ الناس من الظلمات إلى النور، ويعتبر مبدأ عالمية الرسالة الإسلامية الأساس الثابت الذي تقوم عليه علاقة المسلم مع الآخرين، ومن هذا المبدأ تنبع مسؤولية العلماء والدعاة في إبراز صورة الإسلام الصحيحة، والعمل على توظيف جميع السبل الممكنة والإمكانات المتاحة من أجل القيام بمهمة تصحيح صورة الإسلام وتحسينها. ولتحقيق ذلك لا بد أن يوضع في الاعتبار ما يأتي:

1- إن عملية تصحيح صورة الإسلام والرد على الحملات الشرسة المغرضة ليست أمراً هيناً وبسيطاً، يمكن أن يتم بطريقة عفوية وارتجالية بعيداً عن القيام بعملية الرصد والاستقصاء وجمع المعلومات من جهة وإدراك جميع الأبعاد والمتغيرات والتحديات .

2- إن المرحلة الراهنة في ظل عولمة كاسحة وهيمنة غربية كبيرة في مجال الإعلام وتدفق المعلومات تتطلب توحيد الجهود والمبادرات لمواجهة حملات التشويه الإعلامي للإسلام وحضارته من خلال استثمار العلماء للنظام الإعلامي المعاصر للتعريف بالإسلام وتوضيح صورته. لا بد من وضع المناهج والوسائل التي من شأنها تحقيق الغايات المنشودة والأهداف المقصودة.

3- إن أمام العلماء تحديات ومعوقات تدفع بقوة إلى تغيير آليات وأساليب العمل في مجال تصحيح صورة الإسلام وهو ما يستدعي مواجهة الآخر بمنطقه ومخاطبته بلغته واستخدام كل الأساليب والوسائل الكفيلة بالتأثير فيه وتوجيهه لتعديل نظرته إلى الإسلام وحضارته الإنسانية.

4- إن تصحيح صورة الإسلام في الخارج تستدعي تصحيح الصورة في الداخل، فمهمة العلماء في التصحيح تبدأ من تصحيح واقع الأمة الإسلامية، ولا يتم ذلك إلا بتغيير الأحوال، وترشيد الأوضاع التي تسهم في إعطاء صورة مشوهة عن الإسلام وحضارته، ولا يستقيم هذا التغيير إلا إذا كان وفقاً للمنهج الرشيد، وبالأسلوب القويم، وبالعلم والحكمة، وسداد الرأي، ومضاء العزيمة، لأن العالم كله إنما ينظر إلى الإسلام وحضارته من خلال واقع العالم الإسلامي وأحوال المسلمين.

فالحاجة الملحة إلى تقديم الصورة الحقيقية للدين الإسلامي، الحاثة على الاعتراف بالآخر واحترام معتقداته، هي جهد فكري وديني يهدف أولاً إلى إبعاد صورة الإسلام عن الإرهاب، الذي دأبت بعض التنظيمات على ممارسته باسم الإسلام، ما خلق لدى الآخر صورة ملتبسة عن الدين الإسلامي قوامها أنه دين تطرف وغلوّ وإقصاء للآخر. هنا تلقى مسؤولية هذا الدور على عاتق جهات فكرية ودينية يفترض أن تصحح صورة الإسلام وتقدمه بوصفه "دين معاملة". فهو نظام حياة لا يدعو إلى إقصاء الآخر أو نفيه، مهما اختلف في الدين أو العقيدة أو الفكر، هنا يأتي دور علماء الدين في المؤسسات المختلفة في تغيير نظرة غير المسلمين للدين الإسلامي بكل ما يمكن من وسائل، حتى يدركوا ماهية الإسلام الصحيح.

والله من وراء القصد

ضرورة تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر

تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر تندرج ضمن الدعوة الراشدة إلى الله تعالى، والتي ينبغي أن تكون على بصيرة ووعي، وهي على صلة وثيقة بعملية تغيير المنكر، التي أمرت بها آيات القرآن، وأحاديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، فالله تعالى أمر عباده المخلصين؛ أنبياء وصالحين؛ ليقوموا بمهمة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتصدرت هذه المهمة أعمال الرسل والأنبياء، عليهم السلام، وأتباعهم المؤمنين، فخاطب الله تعالى المسلمين بالأمر بها قائلاً: {وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون} (آل عمران:104)، وجعل الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أبرز مؤهلات الأمة الإسلامية لنيل مقام الخيرية على الأمم، فقال تعالى: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ} (آل عمران:110).

فتغيير الفساد المسمى بالمنكر في عرف الشرع ومفاهيمه، والسعي إلى إحلال العدل والصلاح الذي ينطبق عليه وصف المعروف وفق المصطلحات الشرعية، هو من أسمى الأعمال التي تقرب إلى الله تعالى، فعن سَعِيدِ بن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (على كل مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إن لم يَجِدْ؟ قال: يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ، وَيَتَصَدَّقُ، قال: قِيلَ: أَرَأَيْتَ إن لم يَسْتَطِعْ؟ قال: يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ، قال: قِيلَ له: أَرَأَيْتَ إن لم يَسْتَطِعْ؟ قال: يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أو الْخَيْرِ، قال: أَرَأَيْتَ إن لم يَفْعَلْ؟ قال: يُمْسِكُ عن الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ)(*).

مراعاة رجحان المصلحة على المفسدة ضمن ضوابط التغيير المنشود:

لحركة التغيير الإصلاحي على نهج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ضوابط وطرائق وإرشادات ينبغي أن لا تُغفل؛ حتى لا يكون التيه، ولا يكون الخراب على يد المصلحين أنفسهم، فالمنكر ينبغي أن يحجم عن إصلاحه إن كانت عملية تغييره ستقود إلى منكر أشد، وضرر أكبر، حتى إن الصالح الذي يسعى لتغيير المنكر يؤمر أحياناً بالكف عن التغيير، مع المحافظة على تجنب الانخراط في بوتقة المنكر، وهذا هو نهج العارفين بهذا الدين من العلماء والدعاة الصالحين.

أهمية العلم والحكمة وتفهم الرأي المخالف لحاملي لواء التصحيح:

عملية تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر تستدعي القيام بتغيير مجتمعي، يأخذ في الاعتبار التركيز على صلاح نفس حامل معول التصحيح، إلى جانب توقع إصرار الآخر على حاله، مما يستدعي العمل دون إحباط، ولا رضوخ لحال الفساد، فيقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ} (المائدة: 105)، فالله يوجه المؤمنين إلى

---

* صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف.

أن يحفظوا أنفسهم، ويقوموها بالصلاح والإصلاح، غير مكترثين بضلال الضالين، ولا فساد الفاسدين، والله عز وجل أعلنه منهجاً قويماً للدعاة إليه، والعاملين في سبيله، فحث على استخدام الحكمة والموعظة الحسنة، فقال تعالى: {ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} (النحل: 125)

فالذين يحملون لواء الإصلاح ينبغي أن لا تغيب الحكمة عن مناط أساليبهم، ومناهج عملهم، فلا بدَّ لهم من أن ينطلقوا من بصيرة ثاقبة، في منأى عن تشويش تراكمات الفساد، وضغط أباطيل الظلم، مع ضرورة أخذ الحيطة والحذر من أخطبوط التهور، ودهاليز التربص، التي يقودها جند الشيطان، الذين لا يرقبون في هذه الأمة إلا الشر، وتفتيت العضد، ونهب الخيرات، وإبقاءها ضعيفة، بل نهباً للطامعين بخيراتها المالية، وثرواتها المعدنية، وأرضها ومقدساتها.

دور العلماء وما يصدر عنهم من فتاوى في إبراز الصورة الصحيحة للدين:

إن الأمة قادة وشعوباً على مختلف المستويات والأطياف أمانة في رقاب العلماء، ومسؤولية العالم جليلة، فينبغي الحذر من جعلها هزيلة، فلا بد للعلماء من وقفة مراجعة مع النفس، يستعرضون فيها مواقفهم، ويحاسبون فيها أنفسهم قبل أن يحاسبهم الله، فإن وجدوها على هدى، فهم على خير، وإن كان يلفها الزيغ والانحراف واتباع الهوى، فهم على شفا جرف هار، والعياذ بالله.

وحين عرف العلماء دورهم، وأدوا واجبهم، وتحلوا بقيم الإسلام، وعملوا بأحكام الدين ومقتضيات علمهم، برزوا في ميادين الشهامة، وكانوا عوناً على الحق، للأمراء والقادة والشعوب والحكام، فحازوا احترام الخلق، بعد أن تجهزوا لذلك باحترام أنفسهم أولاً، فالعلماء كاليد، حين تكون أمينة تكون ثمينة، وحين تخون تهون، قيل هذا في اليد رداً على من اعترض على قطعها بالسرقة، وهكذا العلماء لما احترموا أنفسهم، وقاموا بواجبهم، احترمهم السلاطين، وكانت لهم هيبة وعزة ومنعة، وحضور قوي في نفوس الناس وواقعهم، وحين تخلوا عن دورهم، ونزلوا عن أعلى درجات السلم إلى أدناها، خسروا كل شيء، حتى أنفسهم، فمن يهن يسهل الهوان عليه، فصار احترامهم لا يتعدى ظواهر المجاملة، وصار حديثهم لا يسمع، وفقد الناس الثقة بهم، وأصبحت تسمع بين الفينة والأخرى عن أخبارهم ما لا يسر صديق، ولا يحزن عدو.

فهؤلاء هم المشاركون في العمل على إماتة الدين في نفوس الخلق، هم المشوهون له، والمشوشون على من يبحث عن الحقيقة الصادقة الناصعة الصالحة، فجرمهم كبير كبير، وإثمهم عظيم.

هؤلاء هم الذين يجرون لتحصيل مزيد من الامتيازات الشخصية، ويركضون وراء الشهرة والمراكز والمناصب، ويتنافسون في تقديم أشكال منوعة من أطباق التملق لأصحاب النفوذ، من المسؤولين والأحزاب والهيئات، طمعاً في نيل الحظوة لديهم، فكانوا لهم خائنين لا ناصحين، فلو صدقوهم لبينوا ونصحوا، أما وقد تملقوا، وحسنوا المنكر والخطأ لفاعليه، فقد خدعوا وكذبوا، وكانوا لهم بطانة سوء، والنبي، صلى الله عليه وسلم، يقول:(مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ؛

بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ، وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللهُ تَعَالَى)[1]

إن أدعياء العلم في عصرنا يتبوأون أدوار العلماء ومناصبهم، ويتسمون بأسمائهم، ويحملون ألقابهم، وهم بعيدون عنهم بعد المشرقين، ومن شك في وجودهم، أو لم يصدق وصفهم، أو رأى فيه تجنياً أو مبالغة، فنرجوه غاية الرجاء، أن يستبدل نظارته بأخرى، مجهزة بعدسة التدبر الموضوعي والحيادية، عساه يسعف في تشخيص الخلل، والتعرف إلى العلاج، إذ إن الأعراض الأولية تشير إلى تنكب واضح لدرب الحق والعلم والدين من قبل كل من يدعي العلم، ويتساهل مختاراً في التنازل عن أحكام الشرع الحنيف، فإذا كانت شجاعة العلماء وجرأتهم مفخرة في الدين والدنيا، فإن الاستعاضة عنها بالنفاق والمخادعة والتملق أمر ترفضه قيم الدين وأحوال العلماء الصالحين، وحتى لا نكون ظلاميين أو مجحفين، نذكر بمواقف خيار العلماء الذين سجل لهم التاريخ صفحات مشرقة.

وعملاً بأن لا تكلف نفس إلا وسعها، فلا بد من الإشارة إلى أن العالم إن أخذ بالعزيمة فصدع بالحق، فقتل، فهو مع سيد الشهداء، لقوله صلى الله عليه وسلم: (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره، فنهاه، فقتله).[2]

وإن أخذ العالم بالرخصة فسكت جبناً أو خوفاً وأنكر في قلبه ووجدانه، فقد كان في مصاف ضعاف الإيمان، أما إن تجاوز أحكام الشرع بغماز المجاملة أو المنافقة، فلن يقبل منه ذلك في حال من الأحوال.

دور الفتوى في إعطاء الصورة عن الإسلام:

تتعرض الفتوى بين الحين والآخر للبحث والتعليق والمتابعة من قبل وسائل الإعلام المختلفة، سواء من خلال عرض الفتاوى المثيرة، أم عن طريق التعقيب عليها، وتحليلها، وتبني مواقف منها، والبناء عليها. وحتى لا تختلط الأمور والأوراق لا بد من إعلان البراءة الحقيقية من الفتاوى السخيفة والمنحرفة عن جادة صواب الشرع وأدلته، أياً كان مصدر تلك الفتاوى، فكل فتوى تنطلق من المزاجية، وتتفلت من الضوابط المشروعة، وتتجاهل الأصول المقررة للفتوى، هي فتوى مرفوضة، ولا تعبر بحال من الأحوال عن موقف الشرع الحنيف وحكمه، سواء أصدرت عن شخص، أم هيئة، أم حزب، أم دولة، من عجم أم عرب، فهي مردودة على أصحابها، ومشجوبة من كل مخلص صادق غيور على حرمة الدين وقداسته، ومن كل حريص على تحري الحقيقة .

ما أكبر جرم المفتي الذي يتصدى للتركيز على هوامش القضايا، ويتجاهل أمهات الأمور، والطامات الكبرى التي تئن من ثقل عبئها الأمة، وتعاني من الاكتواء بنارها الإنسانية برمتها.

---

1. صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب بطانة الإمام وأهل مشورته البطانة الدخلاء.
2. المستدرك، الحاكم،195/3، وحسنه الألباني.

والمزاجيون يريدون الفتوى مفصلة على مقاييس أهوائهم، وملونة بأصباغ مذاهبهم، فيسخرون من الفتوى التي تحرم ما حرمه الشرع، ويستخفون بالتي تحل الحلال الذي جاء به الدين، إذا كان حرام الشرع وحلال الدين يتناقض مع ما ذهبوا إليه في الحل والتحريم.

ومن ناحية أخرى لا بد من الإشارة إلى أن بعض أصحاب صرعات الفتاوى يتجاوزون الخطوط الحمراء حين يقبلون لأنفسهم أن يكونوا مادة للاستخفاف والتندر، أو أبواباً لتسريب الطعن إلى دينهم وقيمهم، فاتحين الأبواب على مصاريعها للمتصيدين في المياه العكرة، غير آبهين بالضرر الذي يلحقونه بدينهم والطعن بأحكامه والهزء بأتباعه، والإساءة للدعوة إليه، ولو أن هؤلاء صدقوا دينهم لاتقوا الله في فتاويهم.

فإذا وجد المفتي المؤهل دينياً، وعلمياً، وشخصياً، وأتيح له المجال ليصدر فتواه المستنبطة من الدليل الشرعي الصحيح، وفق الضوابط الشرعية التي تشترط في الفتوى والمفتي، فإننا سنشهد انقلاباً جذرياً في عالم الفتوى، يكون التركيز فيه على مستجدات الأمور، وعلى قضايا الناس ومشكلاتهم، والموضوعات التي تثير اهتمامهم، دون الهبوط إلى درك الأمور وسفاسفها، وسينأى بالفتوى عن المجاذبات السياسية، وستحمى من المناكفات الحزبية والمذهبية، وستبرأ من الظهور بألوان الأطياف الحزبية، أو السياسية، أو المنفعية، وحينها تعود الثقة بالفتوى، وتصبح كما يرجى لها محط تقدير عامة الناس، واحترام خاصتهم واهتمامهم.

فالمسؤولية إذن لا تقع على عاتق المفتي وحده، رغم أنه لن يكون بحال من الأحوال في منأى عن تحمل نصيبه في الأسباب التي آلت إلى ما آل إليه واقع الفتوى في مجالي النجاح أو الفشل، فهو ركن أساس، ولكن المجتمع بأنظمته وقوانينه وسياسته وجماعاته وأحزابه وأفراده يشاركون كل بسهمه في تحمل المسؤولية عن ذلك.

تصحيح الصورة المتعلقة بجرائم الشرف:

تتساءل جهات عديدة بين الحين والآخر عن موقف الدين من القتل، الذي يتم تحت ستار أو خلفية ما يسمى بالدفاع عن شرف العائلة، وعند محاولة الإجابة عن هذا التساؤل يجدر التنبيه إلى أن الإسلام الذي وضع عقوبات محددة للجرائم والجنايات والمخالفات الشرعية، لم يميز عند تطبيقها بين جنس الناس ونوعهم ولونهم، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، (أَنَّ أُسَامَةَ كَلَّمَ النَّبِيَّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي امْرَأَةٍ، فَقَالَ :إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُقِيمُونَ الْحَدَّ عَلَى الْوَضِيعِ، وَيَتْرُكُونَ الشَّرِيفَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَقَطَعْتُ يَدَهَا)(*).

- وفي الوقت الذي يرفض فيه الدين قتل الأبرياء، فإنه لا يكيل بمكيالين، فهو يستفظع قتل الرجال

---

* صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع.

وقتل النساء على حد سواء، ما دام الموجب للقتل باطلاً.

- وبناء عليه؛ فإن القتل على الوجه الممارس في بعض المجتمعات العربية تحت ذريعة الدفاع عن الشرف، أمر يرفضه الدين الإسلامي رفضاً قاطعاً، لا لبس فيه، ويعتبره جريمة نكراء؛ لما فيه من التعدي على حكم الله، وشروطه، وهديه، وإن التستر تحت عباءة الدين للقيام بانتهاك حرمات الخلق، وحقوقهم، أمر يمقته الإسلام.

- وبالنسبة إلى القانون المخفف لعقوبة القاتل في مثل هذه الجنايات، فهو يساير ظروفاً اجتماعية معينة، لا تمت بصلة للدين، الذي قرر أحكاماً واضحة في العقوبات وغيرها، لا تميز بين ذكر أو أنثى، فالكل أمامها سواء، ومن شواهد ذلك أن القرآن الكريم- عند بيان عقوبة الزنى -نص على ذكر طرفي الجناية، وهما يمثلان نوعي البشر، فقال تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ} (النور: 2)

بل في حالات معينة يقام الحد على الذكر دون الأنثى، مثل حالة الاغتصاب، فأحكام الشريعة الإسلامية توجب درء الحد عن المُغتصبَة، وتقيمه على مغتصِبها .

ويجدر التحذير في هذا السياق من تسويغ القتل على خلفية الشرف نتيجة فهم خاص لبعض النصوص الشرعية، إذ يجب أن يبنى الفهم على أساس من الاعتبارات الصحيحة في المسائل الواردة .

* وبشكل عام، فإن الإسلام إلى جانب إقراره لمبدأ المحافظة على الأخلاق والأعراض، والعمل على صونها، فإنه يقرر مبدأ احترام حياة الإنسان، ومنع إزهاق الأرواح بغير حق، فقال تعالى :{قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إِمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} (الأنعام:151).

ومن الجدير بالملاحظة والانتباه والتدبر أن الله قرن في هذه الآية الكريمة بين النهي عن اقتراف الفواحش الظاهرة والخفية، وبين النهي عن الاعتداء على النفس البريئة بالقتل، مما يوجب المحافظة على الأخلاق والقيم التي تحول دون التلبس بالفواحش والخطايا، هذا من جانب، مع لزوم الامتناع المطلق عن ارتكاب جرائم القتل ضد النفس البريئة، بغض النظر عن نوعها الاجتماعي، أو لونها، أو دينها.

من جانب آخر؛ فالله لم يميز في تحريم ارتكاب جناية القتل بين ذكر وأنثى، وتأكد هذا في عدد من الآيات القرآنية الأخرى، فقال سبحانه: {مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً وَلَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ } (المائدة:32).

وقوله(نفساً) لفظ مطلق، يشمل كل من يصح أن يطلق عليه هذا اللفظ، سواء أكان صاحب النفس ذكراً أم أنثى.

ويحذر الرسول، صلى الله عليه وسلم، من التعدي على حياة الأبرياء حتى لو لم يكونوا مسلمين، فيقول صلى الله عليه وسلم: (مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا). (*)

- ولا يسمح الشرع الإسلامي بحال من الأحوال لأخص الأقارب بالتعدي على بعضهم بعضاً، وفي القرآن الكريم خص الله الاعتداء على حياة الإناث من قبل أوليائهن بشجب مميز، فقال تعالى: {وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ}(التكوير: 8-9)، وإذا كان الوأد عادة جاهلية، فإن كثيراً من صنوف القتل الأخرى تأتي من منطلق جاهلي، لا يمت إلى الإسلام بصلة، لا من قريب ولا من بعيد، وبالتالي؛ فإن من التجني على الإسلام أن يزج به مع الطرف المتهم بتحمل المسؤولية عن انحرافات تقع هنا أو هناك، لمجرد أن فاعلها ينتسب إلى الإسلام بالاسم، أو غير ذلك، إذ العبرة بالمضامين، والعمل بروح الإسلام، وأحكامه، لا بالأسماء والمسميات .

* وفي ضوء معايير الإسلام ومبادئه، فإن التهاون في التعدي على أرواح الأبرياء، أو الذين تحوم حولهم شبهات إدانة معينة، يعدُّ نوعاً من الإثم، وتقرر مبادئ الإسلام أن الإنسان بريء حتى تثبت إدانته، وثبوت الإدانة يكون بطرق رئيسة محددة، منها :الإقرار، والشهود، والبينات.

- وبعض الجرائم لا تستوجب القتل حتى وإن ثبتت، فليس كل انحراف أو ذنب عقوبته القتل، فكيف بالقتل على أسباب تافهة ؟ !بل إن الإسلام يحث على التوقف عن تنفيذ الحدود عند توافر مبررات الدفع، ومن الضوابط الشرعية التي يؤخذ بها في الإسلام: (درء الحدود بالشبهات) والشبهة تعني الالتباس الذي ينتفي مع وجوده الجزم القاطع بوقوع الجرم، ولئنّ يخطئ ولي الأمر أو الإمام أو القاضي في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة .

إن الشروط التي شرعها الإسلام لإقامة الحدود وتنفيذ العقوبات، تُظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن الإسلام يهدف إلى أن تكون الحدود والعقوبات رادعة، لا أن تكون سيفاً مسلطاً على رقاب الأبرياء، وهو يوقف تنفيذها حين لا تكتمل شروط الإدانة والتنفيذ، وهي شروط محددة وواضحة، فلإثبات جريمة الزنى مثلاً لا بد من توافر شروط خاصة في عدد الشهود، ووصف الجناية، حتى تقبل الشهادة على ذلك، في إشارة واضحة إلى منع التعجل في الاتهام، ومنع الاندفاع المتسرع في تنفيذ العقوبة، قبل توافر شروطها المقررة شرعاً، فكيف بمن يتجاوزون هذه الشروط والأحكام، بحجة الدفاع عن شرف، قد يكون أدنى بكثير من مستوى الشرف الذي ينتهك جراء الاعتداء على نفس بريئة لمجرد شبهة أو إشاعة أو موقف مزاجي للقاتل، أو من يحرض على القتل ويجر إليه ؟؟ !!

---

* صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم.

* ويكون إثبات الإدانة أمام القضاء، ولا يجوز أخذ القانون باليد، فكيف يكون الإنسان قاضياً، ومشرعاً، ومنفذاً في آن واحد؟! أي يمثل سلطات الحكم الثلاث كلها في شخصه، وقد لا يكون مؤهلاً لأي منها، فهذا أمر غير منطقي، ولا يقبل بحال من الأحوال.

* ويؤكد دواعي التثبت وضرورة الرجوع إلى القضاء، بالإضافة إلى ما جاء في الدين وأحكامه ونصوصه الواضحة، وقوع حالات عديدة تزهق فيها أرواح النساء خاصة، جراء شبهات، أو انجرار وراء عصبيات، أو حمية، أو غضب، أو تهور، أو مصالح دنية، وأهواء، وانحراف من جهة القاتل، فتلك تصرفات لا يقرها الإسلام بحال من الأحوال، ويعدها من معين الجاهلية تستقي...

وباختصار، فإن الإسلام:

1. يرفض التعدي على حياة الناس ذكوراً أو إناثاً.

2 . يرفض القتل بالشبهات والأهواء والمزاجية.

3 . يرفض المعاقبة على الجناية قبل ثبوت الإدانة، أو بقدر يزيد عن الحد المقرر شرعاً.

4. يرفض أخذ القانون باليد، ويقرر أن الجهة المخولة بفحص الإدانة وإصدار القرار بشأنها هي السلطة القضائية.

5. يحث على التحلي بالقيم والأخلاق، وحفظ الأعراض، والبعد عن الشبهات، ودواعي الفساد والانحراف.

6. يطلب تضافر الجهود المجتمعية على مختلف الأصعدة للوقاية من الوقوع في حبال هذه الجرائم، ومما يساعد في تحقيق هذه الغاية:

أ- احترام القيم المجتمعية النبيلة، وبخاصة التي جاءت بها الأديان السماوية من ناحية حفظ الأعراض، ومنع التبرج، والخلوة غير الشرعية، وتجنب الشبهات.

ب - ضبط الأعصاب، والبعد عن المزاجية والأهواء عند أخذ القرارات الصعبة أو تنفيذها.

ج - استحضار تقوى الله وخشيته قبل الإقدام على إزهاق الأرواح، أو التعدي على النفس البريئة، (فأَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ بِالدِّمَاءِ)، كما جاء في الحديث الصحيح[*].

---

* صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة.

تصحيح الصورة المتعلقة بفهم الآخر

كثيراً ما يتردد في أوساطنا المعاصرة شعار فهم الآخر، أو تقبل الآخر، ويوجه مضمون هذا الشعار أحياناً لتأنيب أو توجيه بعض الأشخاص والأطراف المتهمين بالانغلاق على أنفسهم وأفكارهم، أو الرافضين للآخرين وأفكارهم.

إن فهم الآخر لا يعني بالضرورة أن ينسلخ الفاهم عن معتقداته الشخصية، أو مواقفه، وأفكاره، وإنما يتطلب استيعاب أمرٍ واقعٍ، مفاده أن الناس يمكن أن تتعدد وجهات نظرهم، وتختلف أفكارهم، وبما أن هؤلاء المختلفين يعيشون في محيط واحد، وعالم واحد، فاختلافهم في المواقف والأفكار أمر وارد، فالله سبحانه لم يخلق الناس على هيئة عقلية وجسمية واحدة، وإنما فيهم الذكر والأنثى، والعالم والجاهل، والجميل والقبيح، والقوي والضعيف...إلخ، مما يعني توافر إمكانية الاختلاف بين الناس، وبالتالي ضرورة تقبل بعضهم بعضاً في إطار إنسانيتهم، والقواسم المشتركة بينهم.

لقد تطرق الإسلام إلى قضية فهم الآخر من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، إضافة إلى الممارسات الفعلية الصادرة عمن يعتد برأيهم من زعماء المسلمين وعلمائهم وأشخاصهم، يقول تعالى: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} (العنكبوت: 46).

فهذا توجيه واضح الدلالة إلى فهم الآخر، كيف لا؟ والآية الكريمة تأمر صراحة ودون لبس أو غموض بأن يختار المسلم أسلوب الملاطفة، وحسن التعبير والاحترام، عند مجادلة أهل الكتاب، ومن المؤكد أن التوجيه القرآني المتضمن الحث على المجادلة بالتي هي أحسن لم يغفل حقيقة الاختلاف الثابت بين المسلم وغيره من أهل الكتاب، سواء في بعض العقائد أم القيم، أم العبادات، أم الأحكام والشرائع، أم المواقف ... إلخ، ورغم هذا التباين؛ فإن الآية ترشد إلى أسلوب الملاطفة في النقاش عند إثارة مثل هذه القضايا الخلافية، والمجادلة تكون عادة في مواطن الاختلاف، أما اللقاء البعيد عن الاختلاف، والمحفوف بالمجاملة الحسنة، فلا تلزمه المجادلة، وبالتالي؛ يكون أولى بالملاطفة الحسنة.

ومن جانب آخر؛ فإن الملاطفة في الحوار تعبر عن أدب المسلم، وتبرز سماحة الإسلام.

ويشار هنا إلى سلامة السبيل الذي يهتم فيه الناس بالبحث عن نقاط الالتقاء والاتفاق، أكثر من اهتمامهم بالعزف على أوتار الاختلاف والتغاير والشقاق.

لكن فهم الآخر ليس أمراً انتقائياً، يطلب في مواقف ويتجاهل في أخرى، ينتقد به قوم، ويعفى من ضوابطه آخرون، فمثلما يُطلب الفهم من طرفٍ لآخر، فإنه يطلب كذلك من الآخرين تجاه هذا الطرف، وإن لم تتم هذه التبادلية والمماثلة في التعامل، فإن تهمة الكيل بمكيالين تكون لاصقة بالانتقائيين، ولازمة لهم.

فمثلما يطلب من المسلم أن يفهم غير المسلم في إطار ضوابط الشرع، فإن فهم الآخر مطلوب بين المسلمين أنفسهم، على اختلاف اجتهاداتهم، وتنظيماتهم، وتصوراتهم، ومذاهبهم.

وكذلك؛ فإن غير المسلم مطالب بفهم المسلم، يتقبله بإسلامه الذي يدين به، دون أن يشترط عليه الأخذ بإسلام مبتدع، على موال فلان، أو طريقة علان.

نعم؛ إن فهم الآخر شعار جميل، وسيكون أجمل لو اتسم بالشمول؛ لأنه سيلطف الأجواء بين الناس، ويفتح الآفاق للحوار الموضوعي الهادئ بينهم، في جو من الاحترام وحفظ الحقوق، مما يساعد في تخفيف الأحقاد، وإطفاء فتيل النزاع على أكثر من مستوى وصعيد.

إعمال البصيرة:

قد يتسرع بعض الناس عن جهل أو عن نوايا خبيثة للحكم بالتخاذل، أو التواطؤ على من يدعو لمثل إعمال البصيرة، انطلاقاً من رفض المخالف، والإصرار على فرض الآراء والمواقف على الموافقين والمخالفين من الناس، وفي ذلك ظلم شديد، وبغي عظيم، وهنا يرد سؤال عاجل عن وجه الاختلاف بين الذين يحملون عصا التغيير، ويمنعون الناس من إبداء آرائهم، وبين الذين انتفض الناس عليهم لممارستهم أساليب القهر والقمع ضد شعوبهم، ومنعوا حريات الفكر، والرأي بالحديد والنار، من المؤكد أن قاسماً مشتركاً يجمع الفريقين، وإن اختلفت الأسماء، والصور، وتنوعت الشعارات، فالقمع هو القمع، والقهر هو القهر، لا يعقل قبولهما من بعض الظالمين دون بعض، فليتق اللهَ الناسُ في بعضهم بعضاً، وليرفقوا بالآخرين منهم، بعيداً عن ممارسة احتكار الحق والحقيقة، أو استباحة محظورات دون ضرورات تلجئ إليها، وإلا وقع الظلم، وهو ظلمات يوم القيامة، والله أعلنها حرباً على الظالمين، بغض النظر عن أسمائهم، وألقابهم، وأسبابهم، وذرائعهم.

ولا بدَّ من التأكيد على أنه لا أحد يستطيع أن ينكر أن أمتنا في أمس الحاجة إلى التغيير نحو الرشاد والعدل، غير أن الغايات النبيلة لا يقبل أن يسعى إليها إلا بأساليب طاهرة، نقية من ممارسة الرذيلة، وبريئة من الاستهانة بحرمة الدماء والأرواح والأعراض، ولا بد لها كذلك من تجنب العمل المفضي إلى تحقيق مصالح الأعداء، أو الذي يجري بالتواطئ معهم، فلا يريدون لنا خيراً، ولا تتعدى مواقفهم المعسولة نطاق دس السم في الدسم، والإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، يحذر من الانخداع بحيل المتربصين من المنافقين وغيرهم، فيقول :

يلــقاكَ يحلفُ أنه بــكَ واثقٌ ... وإذا توارى عنكَ فهو العقربُ

يعطيكَ من طرفِ اللسانِ حلاوةً ... ويروغُ منكَ كما يروغُ الثعلبُ

فما أحوجنا إلى إبصار الحقيقة بعيون يقظة، وقلوب يافعة، وعقول نيرة، والله تعالى يقول :{قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ} (الأنعام:104).

تصحيح الصورة المتعلقة بوصف الإسلام والمسلمين بالإرهاب والتطرف

تطالعنا وسائل الإعلام صباح مساء بأخبار من هنا وهناك عن أحداث تقع باسم الدين، أو تنسب إليه دون تمحيص، ونقصد بذلك أحداث القتل والتفجير والترويع التي تقع في أنحاء مختلفة من بقاع الأرض، مما صار يدرج تحت مسمى الإرهاب، ونود هنا أن نناقش هذه القضية، ومسماها، من بعض الجوانب والأبعاد ذات الصلة بالمسمى والاستخدام والآثار، وذلك على النحو الآتي:

مسمى الإرهاب:

الإرهاب مأخوذ من الرهب، وهو الخوف، ففي لسان العرب :رَهِبَ، بالكسر، يَرْهَبُ رَهْبَةً ورُهْباً، بالضم، ورَهَباً، بالتحريك، أي خافَ (*).

ومسمى الإرهاب قد يستخدم لمعان نبيلة، أو معان رذيلة، فإذا استخدم للتعبير عن الخوف من الله فيندرج في سياق الفضيلة، وإذا استخدم لإثارة فزع الآمنين، ودب الذعر في أوساطهم دون حق، فهو المذموم عند الله وفي رسالاته.

فالإرهاب بالمفهوم السائد في الأوساط المعاصرة لا يعرف ديناً، وليس له انتماء محدد، فهو ينتشر في ربوع الدنيا بأحجام وألوان ومستويات مختلفة، ويجمع أشكاله قاسم مشترك يتمثل في كونه طاحونة تأكل الأخضر واليابس، وتطيح بصروح الأمن والسلام المجتمعي حيثما حلت أحداثه، ووقعت منكراته، ومن الظلم العظيم والإجحاف المستبين أن يلحق وصف الإرهاب بالإسلام والمسلمين، دون تمحيص أو تثبت، لغاية في نفوس جهات متربصة، أو أطراف منتفعة من آثار تلك الحوادث، وجراء استغلال نسبة فعلها إلى المسلمين.

ويبدو أن بعض المسلمين أفراداً وجهات ينساقون مع التيار الجارف دون بصر ولا بصيرة، فيقومون بدور أسنان الطاحونة التي تستهدف طحنهم ودينهم ومصالحهم ووجودهم، فيقومون بأعمال تلحق الضرر بسمعة دينهم، وتشوه حقيقته، أو يدعون القيام بأعمال من هذا القبيل من باب الزعم الباطل، متجاهلين الحكمة والدراية وحسن التدبير، ومستدبرين الفطنة والحس السليم، فيقعون ويوقعون أمتهم في متاهات ومستنقعات الوحل الضار، أو المدمر لكيانهم، ويفسحون المجال رحباً للمتربصين بهم الدوائر، وهذا التربص قديم جديد، حيث وجد والقرآن ينزل على قلب الرسول الأمين محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى: {وَمِنَ الأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَماً وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ السَّوْءِ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} (التوبة: 98).

---

* ابن منظور، لسان العرب، 240/6.

والتربص يتجدد اليوم بأشكال أخرى، ومن جهات عدة، ويظهر واضحاً جلياً في استغلال أحداث الإرهاب أو صنعها لرمي الإسلام والمسلمين بها، حتى يطحنا بنارها، والله تعالى يقول: {قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}(يوسف: 108).

وفي ضوء الحملة الشرسة التي تقوم على وصم المسلمين ودينهم بالإرهاب، مع التذكير بأن الحملات المعادية للإسلام والمسلمين لم تقف عند حد، وإنما هي موروث تاريخي، حملته الأجيال المعادية عبر الزمان، وفي طول المكان، غير أن تلك الحملات كانت لها مضامين وأصباغ متنوعة، حسب الظروف الزمانية والمكانية، وأحدث الحملات المعاصرة ضد الإسلام هي التي تقوم على اتهام المسلمين ودينهم بالإرهاب، حتى أضحى الناس يتفننون في لصق هذه التهمة بالمسلمين أينما وجدوا، بل إن بعضهم ذهب أبعد من هذا، فحاول النيل من القرآن الكريم، ومن الرسول محمد، صلى الله عليه وسلم، فأسند إليهما المسؤولية عن تصدير الإرهاب.

لم تكن هذه الحملة لتأخذ ما أخذت من أبعاد وآثار لولا أحداث وقعت هنا وهناك، سواء على أرض المسلمين وفي بلادهم، أم تلك التي تقع في أرجاء المعمورة، بين الحين والآخر، وتنسب إلى جماعات إسلامية. مع التنويه إلى تجنب الدخول في هذا المقام في مسميات وتفاصيل تلك الأحداث، فهي كثيرة ومترامية الأطراف، تاركين المجال للقارئ، ليذكر الأحداث التي وقعت من هذا القبيل، ومتابعة ما يحدث منها حاضراً ومستقبلاً، فهي متلاحقة وجمة، ويبدو أنها في تزايد وتضخم، كيف لا؟! وهي تخدم أغراض المتربصين وتحقق أهدافهم، وتنجز كثيراً من طموحاتهم وآمالهم. سواء أكانت صناعتها محلية، أم كانت بفعل مؤامرات هدفت لجعل الضحايا وقوداً في معارك طحنهم.

البحث عن خلفية الأحداث:

إن من مجانبة الصواب والحقيقة، أن تؤخذ الأحداث على عواهنها، دون تشخيص أسبابها، وفاعليها، والمخططين لها، وتعقب نتائجها، والمستفيدين منها، ونود هنا أن يأخذ القارئ بعض الأمور والقضايا في الاعتبار عند قراءة الأحداث المعاصرة، مستعيناً على ذلك بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

* هل استند أعداء الأنبياء والرسل إلى الموضوعية والحقيقة في مواقفهم من الأديان السماوية، أم ناصبوها العداء لمجرد أنها جاءت على غير مزاجهم وأهوائهم؟
* هل تطور الناس في هذا الزمان ونضجت أفكارهم ومواقفهم إلى مستوى فهم الرأي الآخر، والاعتراف بحقوق الآخرين في السيطرة على أملاكهم ومقدراتهم والحفاظ على مقدساتهم، واحترام حريتهم وحياتهم؟
* هل ترفع الناس من أن يهبطوا إلى مستوى الانتهاك والابتزاز والإجرام في شتى بقاع الدنيا؟
* هل يكف الناس في عالمنا المعاصر عن الكيد والمكر لتحقيق منافع خاصة أو عامة؟
* هل يسود عالمنا اليوم السلام والأمان، ولا يعكر صفوه سوى العنف والإرهاب المصبوغ بلون واحد، أم أن إبراز لون دون آخر يتم بفعل فاعل؟

* هل تحتكم دولنا المعاصرة إلى قواعد العدل والإنصاف، في علاقاتها الخارجية وحكمها الداخلي، فلا جور ولا إجحاف، حتى يكون الإرهاب فيها أو ضدها أمراً ناشزاً، وعملاً تخريبياً لحالة الاستقرار المجتمعي والأمن العالمي؟

* هل بات العالم نظيفاً من استعمار أصحاب النفوذ وأطماعهم؟

وطرح هذه التساؤلات لا يعني الركون إلى التخمين، وبناء المواقف على الظنون والأوهام، وإنما المراد به التنويه إلى ضرورة التريث في المواقف، حتى لا نجر إلى حتفنا من حيث نظن أننا أدركنا الحقيقة، أو تعاطفنا مع أحداث، أو أشخاص، أو جماعات، ظاهرهم معنا، وباطنهم ضدنا، فنكون كمن تجرع السم القاتل في ملعقة من العسل.

فمن حقنا أخذ الحذر من بعض الناس غامضي التوجه والسيرة، وإن تكلموا بألسنتنا وتسموا بأسمائنا، ومن واجبنا أن لا نسارع في التحمس لأحداث لم نطّلع على أبعادها، ولم نحط بكنهها، وبخاصة تلك التي تؤدي إلى إحداث الإرباك، وزرع الفوضى، واختلال الأمن في صفوف المسلمين.

التمسك بالثوابت والمبادئ:

ينبغي العناية بفحص خلفيات الأحداث، فإنه يتحتم على المسلم أينما وجد أن يبقى مؤمناً بمبادئه وقيمه التي جاء بها دينه الحنيف، شاء من شاء، أو أبى من أبى، مع أخذ الحذر من الانجرار وراء أحابيل الظلام، التي تصب في رصيد الطعن بالإسلام ورموزه، وتستهدف انتهاك حرمات المسلمين ومقدساتهم.

إن المتابع للأحداث وأخبارها، يلحظ أن كثيراً منها يأتي في سياق جر المسلمين إلى وصمة الإرهاب، فلا يكاد يفلت حدث فيه قتل في شتى بقاع الأرض من نسبته إلى المسلمين، سواء أكانوا عرباً أم عجماً. رغم أن كثيراً من الأعمال التي توصف بالإرهابية، يستحيل بأي حال من الأحوال أن تكون مقبولة وفق معايير الشريعة الإسلامية وقيمها ومبادئها، سواء من ناحية ظروفها، أم ضحاياها، أم أسبابها، أم طريقة تنفيذها، فتحت أي معيار لن يقبل القتل الذي يستهدف إشعال نار الفتنة بين المسلمين، أو الذي يوجه ضد الأبرياء من الناس، وبخاصة الأطفال منهم والنساء، لأنه القتل الأعمى الذي نرجح أنه دبر بتخطيط مَن لا يرجو خيراً للإسلام والمسلمين، وإن تم أحياناً بأيد مسلمة، فهي أيد غبية أو مغرضة، استغلت أبشع استغلال، فكانت وقوداً في حرب المسلمين، واستهداف دينهم.

إننا نرجو أن لا نصنف مع أنصار نظرية المؤامرة، فيما نذهب إليه، فلسنا من دعاة تعميم هذا التوجه أو إطلاقه على كل حدث، ولكن كثيراً من الأحداث تترك مجالاً رحباً لإسنادها إلى جهات دبرتها، بل من الغباء استبعاد احتمالات المؤامرة عند تحليل الأحداث، وبخاصة الغريبة والغامضة.

موضة تلبيس المسلمين ثوب الإرهاب:

بات واضحاً في أيامنا هذه أن مسمى الإرهاب صار يطلق على الأعمال التي تمس أمن الناس على حياتهم وممتلكاتهم ومقدساتهم، وانتشر هذا المسمى بشكل واسع وكبير بعد أحداث 11 أيلول عام 2001م.

ومن الغريب العجيب المسارعة إلى نسبة معظم أحداث الترويع التي تقع في بقاع الدنيا إلى المسلمين، وأحياناً إلى الإسلام، وهو منها براء براءة الذئب من دم يوسف، عليه السلام، فهي نسبة ظالمة، بغض النظر عن مطلقيها، الذين يطلقونها على هذا النحو لتحقيق أهداف، الله أعلم بحقيقتها، وأبسط قواعد المنطق والإنصاف تدعو إلى التحقق والتثبت من المزاعم والادعاءات، بغض النظر عن الجهة التي تطلقها، حتى إن صدرت عن المسلمين أنفسهم، فالمسلمون بشر، يتوقع أن يكون فيهم مختلف أطياف البشر وصفاتهم، فمنهم الواعي والجاهل، والصادق والكاذب، والحكيم والمتهور...إلخ.

وهم يتأثرون بالبيئة المحيطة بهم، ويؤثرون بها، وحالهم يختلف حين يعيشون الظلم والقهر، عن حالهم حين يعمهم العدل، وتفسح لهم الحريات.

والأحداث الموسومة بالإرهاب جديرة بالفحص المخبري، للتوصل إلى فاعليها والمخططين لها، غير أن هذا الفحص يغيب عنها لأسباب مختلفة، فأحياناً يتسرع بعض الناس في إلقاء التهم جزافاً لهول الحدث، أو لانطباعات سابقة تعشش في أذهانهم وعقولهم ونفوسهم، ويغيب التمحيص أحياناً أخرى إذا كانت هناك جهة منفذة دبرت الأمر بليل، وحبكت حلقات المسلسل، فتقع الحوادث، ويترك الحكم عليها لاجتهادات الناس، أو تنسب إلى الجهات التي يريدها أصحاب المسلسل، وفي بعض الأحيان يعلن الفاعل عن نفسه جهاراً نهاراً، وهنا أيضاً يلزم الفحص والتمحيص فيما يخص هوية الفاعل وشخصيته وانتمائه والبيئة المحيطة به.

فالأحداث التي تتسم بالإرهاب تتعدد صورها وتختلف مواقعها، لكنها أصبحت تمس المسلمين وإسلامهم في فكرهم ومعتقداتهم واقتصادهم وسياستهم واجتماعياتهم وباقي نواحي حياتهم الخاصة والعامة، وذلك في مختلف أنحاء الدنيا، على تفاوت في النسبة والحجم والآثار.

تفسير الأحداث بمنطقية وموضوعية:

وحتى لا نكون سرابيين، ولا أغبياء، يجدر بنا أن نفسر الأحداث بمنطقية وموضوعية، فإن كان السبب فينا، فحري بنا التحلي بقدر من الشجاعة والاعتراف بالحقيقة، وإن كانت مرة وصعبة، وإن كان السبب يعود لمكر المتآمرين أو كيد المتربصين، فعلينا أخذ الحيطة والحذر؛ حتى لا تنطلي علينا الحيل.

وفي ديننا الحنيف ما يوجه للأخذ بهذا النهج في كلا سبيليه، فقد نبهنا الله تعالى إلى ضرورة مراجعة النفس عندما تحل بنا الحوادث والمصائب، فقال الله تعالى: {أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَـذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (آل عمران: 165).

ومن الشواهد القرآنية على الدعوة للاعتراف بالمسؤولية الذاتية عن وقوع الخطوب والأحداث، ما نزل تعقيباً على مجريات غزوة حنين، فقال تعالى: {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ} (التوبة: 25)، ومعلوم ما جرى يوم حنين، إذ بلغ جيش المسلمين ما يقارب اثني عشر ألفاً، فقال بعضهم لن نهزم اليوم من قلة، فنصبت لهم الكمائن، وانهزم بعضهم، وثبتت القلة بقيادة الرسول، صلى الله عليه وسلم، ولقننا

الله وإياهم درساً مفاده أن النصر يتحقق بالإيمان أولاً، لا بالكثرة وغيرها من مظاهر القوة، فكان المطلوب هنا مراجعة النفس للبحث عن الأسباب، لتصويب المسار، وأخذ العبر والعظات.

فحص مدى تقيد الأعمال بالحكم الشرعي:

من المعايير التي لا بد من اللجوء إليها في عملية تمحيص حوادث الإرهاب، ضرورة فحص مدى تقيد الأعمال بالحكم الشرعي.

فكثيراً من الحوادث التي تنسب إلى فاعلين مسلمين تتناقض مع شريعة الإسلام، ولا يتصور عاقل أن تصدر عن مسلم يخاف الله، ويعمل وفق شريعته، فقتل الأبرياء جريمة ينكرها الإسلام، سواء أكان هؤلاء الأبرياء مسلمين أم غير مسلمين، ومع ذلك فإن جرائم ترتكب ضد أطفال ومسالمين، وتنسب لفاعل مسلم، فرداً أو جماعة، والإسلام منه براء، لأن دستور الإسلام يحظر قتل الأبرياء، فيقول تعالى: {مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً وَلَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا بِالبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ} (المائدة: 32).

والله وجه المسلمين للتمييز بين صنوف غير المسلمين، فمن هؤلاء المسالم للمسلمين، ومنهم المعادي الظالم، فيقول تعالى: {لَّا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ *إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} (الممتحنة:8-9).

ويقول سبحانه وتعالى: {لَيْسُوا سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاء اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ} (آل عمران:113).

فكيف بعد ذلك يشرع مسلم لنفسه أن يستبيح دماء أناس دون حق، ومن غير ذنب اقترفوه، أما علم أولئك المستبيحين أن الله تعالى حرم أخذ الإنسان بجريرة غيره، فقال تعالى :{وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى... } (فاطر: 18)

وإذا كان لصانعي حوادث الإرهاب غايات نبيلة، فلا بد لهم أن يبحثوا عن وسائل شرعية للوصول إليها، إذ إن الإسلام يرفض مبدأ ميكافيللي المتمثل في تبرير الوسيلة بالغاية، ويقرر الإسلام أن الغايات الطاهرة النبيلة لا بد من السعي لتحقيقها بوسائل مشروعة، ولنا في رسولنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وصحابته البررة، رضي الله عنهم، خير قدوة، حيث صانوا حياة الآمنين وأرواحهم، ومنعوا الاعتداء على البيع والصوامع، وجعلوا هداية الناس إلى الخير هدفهم، ولم ينتصروا لظلم أو ظالم، وإنما قالوا عن دعوتهم ودربهم وغايتهم :جئنا نخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام (*).

---

* الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل: 129/3.

الحيطة والحذر:

أما بالنسبة إلى الحذر من كيد المتآمرين، فقد أمر الله بأخذ الحذر أكثر من مرة في سياق بيان كيفية صلاة الخوف ومبررها، مع الإشارة إلى تطلع أعداء المسلمين وآمالهم لكسر شوكتهم، وتفريق صفهم، وتربصهم بهم، وتحينهم للفرص للانقضاض عليهم، قال تعالى: {وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاَةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ إِنَّ اللهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُّهِيناً} (النساء: 102).

وقد حذرنا الله من محاولات فتنتنا عن ديننا الحنيف، فقال تعالى: {وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ} (المائدة: 49) {وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ} (آل عمران: 69)، {وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ} (البقرة: 109).

فهذه الآيات الكريمة تشير بوضوح إلى أفعال الكيد والتآمر التي انبرى لها أعداء الإسلام، ضد الإسلام وأهله، فهو مكر الليل والنهار، الذي يستهدف ردنا على أعقابنا، وفتنتنا عن ديننا.

والكيد لا يعرف حدوداً، ولا يختص بأمور دون سواها، فهو يقع بين الأفراد والجماعات، كما يقع بين الدول والأمم، والشواهد القرآنية التي توضح صور الحدث الذي يقع بفعل الكيد التآمري كثيرة، منها ما ذكره القرآن الكريم في قصة يوسف، عليه السلام، وامرأة العزيز .

فعلى كل صعيد يمكن أن تصنع الأحداث بفعل الكيد والتآمر، ويقع ذلك للأفراد والأسر والمجتمعات والشعوب والدول والأمم، فتجاهل هذا البعد أو استبعاده يعد خطأً فادحاً، يعرقل الوصول إلى الحقيقة، ويحول دون التشخيص السليم للوقائع والأحداث، مما يجعل الأمور مضطربة في بحر التيه، ودياجير الظلام.

وأخذ هذا البعد بالحسبان عند تحليل الأحداث، لا يعني الاتكال أو الاتكاء على نظرية التآمر في كل الوقائع والأحداث، وإنما يعني ضرورة فحص الحدث بروية قبل الانجرار العاطفي وراء ظاهر معسول، أو أسباب معلنة، فلا بد من التمحيص لمعرفة الحقيقة، وتقرير المواقف بناء عليها.

فالمطلوب أخذ العبر والاستفادة من دروس الحدث، سواء أكان سبب الحدث ذاتياً أم تآمرياً، وسبيلنا لذلك هو التصويب والحذر، تصويب الأخطاء الذاتية، واليقظة والحذر من كيد المتآمرين، ويتطلب هذا الرجوع بالخبر لأهل الدراية بالأحداث وتحليلها، وقد أرشدنا الله تعالى إلى ذلك، فقال تعالى: {وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً} (النساء: 83).

فتشخيص الحدث والبحث عن أسبابه الحقيقية، ضرورة شرعية ومنطقية، ليكون مقدمة وسبيلاً لعلاج الجراح، والنهوض من جديد، فالأيام دول، والجراح لا تدوم، والله تعالى يقول: {إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ

مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاس} (آل عمران: 140)، لكن الأمر بحاجة إلى وعي، وتفاؤل، وإرادة صلبة، وعزائم صادقة.

فالنظرة السوداوية لواقعنا إن لم تخترقها ومضات الأمل، فستكون سهماً يضرب في عمق جراحنا ليزيدها إثخاناً، ويؤدي إلى استفحال الداء، ويؤخر شفاءنا مما نحن فيه، فالأمل مطلوب، والتفاؤل منشود، جنباً إلى جنب مع الوعي، والهمم العاملة، والنوايا المخلصة، والأهداف النبيلة، والسبل النظيفة، المستنيرة بهدي الله ورسوله الكريم، صلى الله عليه وسلم .

المستفيد من أعمال الإرهاب والمتضرر منها:

من المعايير التي لا بد من اللجوء إليها في عملية تمحيص حوادث الإرهاب، هو وضعها في ميزان الفائدة والضرر، إذ إن هذا المعيار يوجه البوصلة في كثير من الأحيان نحو صانع الحدث، وإن كان يختبئ وراء ستار، فكثير من الحوادث التي تنسب إلى فاعلين مسلمين تصب في مصالح أعداء الإسلام، فبعضها لم يبعد عن أن يكون مسوغاً، أو دافعاً، لضرب مصالح المسلمين، وشن حملات العداء عليهم، وتضييق الخناق حول رقابهم.

ومن التوجيهات القرآنية التي تدعو إلى تمحيص الأمور والأحداث، ما ورد في قوله تعالى: {وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأمْنِ أوِ الْخَوْفِ أذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً} (النساء: 83).

تباين مكاييل الحكم على الأعمال الإرهابية:

وحيث إن الإرهاب الظالم تنكره الأديان السماوية، وترفضه القيم النبيلة، ويتضرر منه الأبرياء، فمن المفترض أن يرفض بكل أشكاله وصوره، بغض النظر عن فاعليه، غير أن المشاهد في عالمنا المعاصر أن الإرهاب يُرفض إذا مارسه بعض الناس دون سواهم، فإجراءات الوقاية من الإرهاب بالاحتياطات الأمنية في المطارات والمعابر، وفي المحطات والملاعب، والأسواق والمتاجر، وفي الأماكن كلها، تجري على قدم وساق، خوفاً من صنف معين من الناس، أما الإرهاب الذي تقوم به دول، أو جهات منظمة ورسمية، فينتهك حرمات الدول وقوانينها وأراضيها، ويتجاوز معايير القيم، ويقع برعاية حكومات ودول، فإن العيون تغمض عنه، وأحياناً تيسر له الإمكانات، وتفتح له الآفاق، ولا يجد في النهاية سوى استنكار على استحياء من بعض الناس، وسكوت من بعض آخر، ومدح وثناء من آخرين على القوة والقدرة التي تمكنت من خلالها الجهات الفاعلة للإرهاب من تنفيذ مآربها، والناس نيام

أو قيام، وهذا التعدد في المكاييل، بالإضافة إلى أنه إجحاف وظلم، فإنه يساعد في تهيئة الأجواء لوقوع المزيد من الإرهاب، كونه سماداً لتربة خصبة تنبت زرع الانتقام، ودافعاً بارزاً لردة الفعل على الشعور بالقهر والظلم، ولا أحد يضمن شكل ردة الفعل، ولا حجم الانتقام وزمان وقوعه ومكانه، فإذا أراد العالم أن يشن حرباً على الإرهاب؛ فعليه أن يشيع في الأرض العدل والسلام، وأن يرد الحقوق إلى أصحابها، وأن يحترم كرامة الإنسان، وأن يصون حقه في الحرية والحياة، بغض النظر عن لونه، وجنسه، ودينه، ولغته، ومستوى ثروته.

هذا وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم،،،

خاتمة

فهذه نظرات مختارة لمحاولة تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر، نؤكد من خلالها أن الاختلاف بين الناس أمر واقع لا محالة، وأن الإسلام لا يطلب من المسلم أن ينعزل عن الآخرين، فهو يعايش غيره، ويحاور مخالفيه، ولا يعني تعايشه مع الآخر قريباً كان أو بعيداً أن يقف موقفاً سلبياً في مواجهة سلبيات القيم والسلوك التي قد تقضي نتائجها على الأخضر واليابس، داخل المجتمع الذي تنتشر فيه، وقد تمتد نارها إلى المجتمع الإنساني، والرسول، صلى الله عليه وسلم، حذر من هذا المنحى في المواقف فقال: (مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا، إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا).(*)

وبما أن التعددية العقائدية أمر واقع لا محالة، وقد جاءت الآيات القرآنية تؤكد أن اختلاف البشر في معتقداتهم وشرائعهم يقع في إطار مشيئة الله، فعلى المسلم أن يتعامل مع هذه القضية من هذا المنطلق، ومن مقتضيات هذا التعامل، أن لا يجبر أحد على تغيير مذهبه ومعتقده، فنزع الاعتقاد من الناس قسراً خطأ فادح، ورسوخ هذه الحقيقة في نفوس الناس وقلوبهم يساهم في تلطيف الأجواء بينهم، ويساعد في تخفيف حدة الاحتقان بين المختلفين الذي يمكن أن ينتج من تعدد آرائهم ومذاهبهم.

من هنا يكون المطلوب من المسلم الدعوة للخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما النتائج فتترك لله.

وإذا كان التعايش بين المسلم ومخالفه ممكناً في ضوء التشريع الإسلامي، فهو بين المختلفين في الآراء من المسلمين واجب شرعي وضرورة منطقية. فالعلاقات بينهم يجب أن تبنى على أساس من الأخوة، فالذي يجمعنا أكثر من الذي يفرقنا، فربنا واحد، ورسولنا واحد، وقرآننا واحد، ونواجه مصيراً واحداً. والقرآن الكريم يقرر أن أمة الإسلام واحدة، وفي المقابل يحذرنا الله من الفرقة والنزاع، ولا بد لأفراد الأمة وجماعاتها من الارتقاء إلى مستوى الخطب، فلا مجال للتشاحن أو التنافس، والحوار بديل مفضل عن الحرب والدمار.

---

* صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- البخاري؛ محمد بن إسماعيل الجعفي، أبو عبد الله (256هـ): **الجامع الصحيح المختصر** المعروف **بصحيح البخاري**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار ابن كثير واليمامة، ط3، 1407هـ/1987هـ).
- ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر الدمشقي أبو الفداء (ت 774هـ): **تفسير القرآن العظيم** المعروف **بتفسير ابن كثير**، (بيروت، دار الفكر، 1401هـ).
- ابن منظور؛ محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت 711هـ): **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر، ط1).
- الشحود، علي بن نايف، **الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل.**
- مسلم؛ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين (ت 261هـ): **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (405هـ)، **المستدرك على الصحيحين** ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،(بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411 – 1990).

فهرس المحتويات

المقدمة	1
الملخص	3
ضرورة تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر	5
مراعاة رجحان المصلحة على المفسدة ضمن ضوابط التغيير المنشود	5
أهمية العلم والحكمة وتفهم الرأي المخالف لحاملي لواء التصحيح	5
دور العلماء وما يصدر عنهم من فتاوى في إبراز الصورة الصحيحة للدين	6
دور الفتوى في إعطاء الصورة عن الإسلام	7
تصحيح الصورة المتعلقة بجرائم الشرف	8
تصحيح الصورة المتعلقة بفهم الآخر	12
إعمال البصيرة	13
تصحيح الصورة المتعلقة بوصف الإسلام والمسلمين بالإرهاب والتطرف	14
مسمى الإرهاب	14
البحث عن خلفية الأحداث	15
التمسك بالثوابت والمبادئ	16
موضة تلبيس المسلمين ثوب الإرهاب	16
تفسير الأحداث بمنطقية وموضوعية	17
فحص مدى تقيد الأعمال بالحكم الشرعي	18
الحيطة والحذر	19
المستفيد من أعمال الإرهاب والمتضرر منها	20
تباين مكاييل الحكم على الأعمال الإرهابية	20
الخاتمة	22
المصادر والمراجع	23
فهرس المحتويات	24